التعليل العقلي للرمّاني (384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه

المدرس الدكتور

أحمد مهدي جعفر

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ديالى

The rational reasoning of Al-Rummani (384 AH) in his explanation of the book of Sibawayh

The teacher is Dr

Ahmed Mahdi Jaafar

Ministry of Education /

General Directorate of Education in Diyala

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليل العقلي للرمّاني (384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه

المدرس الدكتور/ أحمد مهدي جعفر

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ديالى

الملخص:

بدأ التعليل مع بداية التقعيد للغة العربية، فلازمَ كلَّ ظاهرةٍ لغويةٍ لم تنطبقْ عليها أدوات السماع أو أركان القياس الأخرى، وهذا ما عمل به الخليل وسيبويه ويونس وعمر بن العلاء –رحمهم الله– ولكن هذه الأداة لم تُعرف لها تفاصيل وأنواع إلّا في القرن الثالث الهجري، فبرزت العلّة بأنواعها وأقسامها كأداة رئيسة في إنتاج الأحكام، وأصبح دورها مهما في قياس الأحكام؛ لكونها أحد أهم أركانه المهمة. ولا شكّ أنّ التعليل هو أحد أركان القياس، وبه بحث علمائنا في أسباب الظواهر اللغوية، وبنوا على أساسها الأحكام النحوية والصرفية، فهناك أحكام لم تُسمع عن العرب فكان للتعليل دور في إنتاجها.

وقياس النحو يعتمد على الأدلة العقلية بالدرجة الأولى للوصول إلى الحكم، وتكمن أهمية العلل العقلية في اثبات حكم الفرع على حكم الأصل، كونها تجد أدلة عقلية تجعل الحكم النحوي مبنيا على أسانيد ثابتة، معززة له، وعندما يقف النقل يُستعمل العقل، وما جعلني أبحث في شرح الرمّاني لكتاب سيبويه، هو أنّ العلل العقلية صارت الأداة اللازمة لعملية التقعيد في اللغة، والرمّاني استعملها ضمن أدواته في شرحه للكتاب، وهو ما جعلني أبحث في علّة تُعدُّ من أهم العلل.

فاشتمل هذا البحث على تمهيدٍ ومبحثين، وأهم النتائج:

ذكرتُ في التمهيد التعليل العقلي عند الرمَّاني في شرحه لكتاب سيبويه، ووقعت الدراسة في مبحثين، أما المبحث الأول فتناولتُ فيه تعليل الرماني في المبنيات كمحل الضمير المتصل بـ(لولا)، وعلّة اسمية (كم)، ومحل الضمير المتصل بـ(إيّا)، وعدم جواز العطف على الضمير المجرور محلًا، واسمية (كم).

ووقع المبحث الثاني في التعليل العقلي في المعربات، وجاء المطلب الأول في المرفوعات، كعلة علامة رفع المثنى بالألف، وعلة عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، ووقع المطلب الثاني في المنصوبات، كعلّة العامل في المفعول معه هو الفعل، وعدم جواز تقديم المستثنى.

وختمت البحث بأهم النتائج ومنها أنّ العلل العقلية تغلق الباب أمام التأويل، أو تقلل منه؛ كونها تعمل على إيجاد حكم مناسب، ودقيق للظاهرة اللغوية.

الباحث

Abstract:

Reasoning began with the beginning of the standardization of the Arabic language, and it was necessary for every linguistic phenomenon to which the tools of listening or other pillars of analogy did not apply, and this is what Al-Khalil, Sibawayh, Yunus, and Omar bin Al-Alaa - may God have mercy on them - worked with, but the details and types of this tool were not known until the third century AH. The reason, in all its types and types, emerged as a main tool in producing rulings, and its role became important in measuring rulings. Because it is one of its most important pillars. There is no doubt that reasoning

is one of the pillars of analogy, and with it our scholars investigated the causes of linguistic phenomena and built grammatical and morphological rulings on their basis. There are rulings that were not heard from the Arabs, so reasoning had a role in producing them .Analyzing grammar depends primarily on rational evidence to reach the ruling, and the importance of rational reasons lies in proving the ruling of the branch over the ruling of the original, because they find rational evidence that makes the grammatical ruling based on fixed chains of transmission, reinforcing it, and when the transmission stops, reason is used, and what made me search for an explanation Al-Rummani's explanation of the book Sibawayh is that rational causes have become the necessary tool for the process of standardization in language, and Al-Rummani used them among his tools in his explanation of the book, which made me search for a cause that is considered one of the most important causes.

This research included an introduction and two sections, and the most important results are: In the introduction, I mentioned Al-Rummani's rational reasoning in his explanation of the Book of Sibawayh, and the study fell into two sections. As for the first section, I dealt with Al-Rummani's reasoning in the constructions, such as the position of the pronoun connected to (lula), the nominal cause (km), the position of the pronoun connected to (iya), and the impermissibility of Conjunctions on the genitive pronoun are subject, and nominative (how much.(The second topic occurred in the rational reasoning in the inflected cases, and the first requirement came in the nominatives, such as the reason for nominating the dual with the alif, and the reason for the impermissibility of prioritizing the subject before its action, and the second requirement occurred in the accusative cases, such as the reason for the agent in the object with which it is the verb, and the impermissibility of prioritizing the exception.

The research concluded with the most important results, including that rational causes close the door to interpretation, or reduce it. It works to find an appropriate and accurate judgment of the linguistic phenomenon.

المقدمة

الحمد لله رَبّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على حبيبنا محمدٍ، الآمين على أعظم كتابٍ، مصدر العلوم ، وعلى آله وأصحابه المنتجبين الغرِّ الميامين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد:

إنّ الأصول التي عمل بها علماء العربية في تقعيدهم للغة هي من أدق الأدوات التي توصلوا من خلالها إلى أوجه اللغة وأحكامها الدقيقة، وأفضلها دراسةً لهذه اللغة؛ وذلك لكثرة اللهجات فيها، وغنى هذه اللغة بالعلوم، مضيفًا لها كتاب الله كثيرا من العلوم والأسرار لتصبح مجالًا واسعًا للبحث والدراسات، والبحث في مجال العلل ممتعٌ يجعل القارئَ على علم يقينٍ بأسباب الظواهر اللغوية، وأحكامها.

وأنا أقرأ شرح الرماني لكتاب سيبويه وجدتُ أنّ البحث في مجال العلل العقلية ممتعا ويزيدُ الباحث المامًا في مجال التعليل وخبرة في اصدار الأحكام، ومن الأسباب التي جعلتني أشرع في البحث هذا الموضوع هي:

أنَّ الرمّاني عمل بالعلل العقلية في شرحه للكتاب بكل دقة ومهنية، وعززها بالشواهد ليسند المسألة، والثاني: إنّ التعليلَ العقلي ركن مهم يجعل المسألة في مسارها الصحيح ويصدر لها حكما دقيقًا، مبنيًا على الدليل العقلي.

واقتضت دراسة الموضوع أن تقع في مبحثين صدّرتها بتمهيدٍ وقفيتها بنتائجٍ.

ذكرت في التمهيد موجزًا عن شرح الرمّان للكتاب وطريقته في التعليل، وأهميته التعليل في اخراج الأحكام، ودور العلل العقلية في توضيح أسباب الظاهرة، وبناء أحكامها.

أمَّا المبحث الأول فجعلته للحديث عن العلل العقلية في المبنيات، وجعلتُ المبحث الثاني للعلل العقلية في المعربات، وذكرتُ أهم النتائج التي توصلتُ إليها، بعد دراسة، مستفيضة لنماذج من المسائل التي تحوي العلل العقلية.

التمهيد:

الرمّاني هو علي بن عيسى بن عبد الله أبو الحسن الرمّاني المعتزلي، مُفسر، ومن كبار النحاة، مولده في سامراء(296هـ) وتوفي في بغداد (384هـ)[1] ، له قرابة مائة مصنف، منها المعلوم والمجهول، الأسماء والصفات، الأكوان، صنعة الاستدلال، شرحَ كتاب سيبويه، وشرحَ أصول ابن السرّاج، وله النكت في إعجاز القرآن وغيرها من المؤلفات[2]. اختلف الرمّاني عن سابقيه بأنَّه شرحَ الكتاب بطرقة خلطت بين النحو والمنطق، قال الأستاذ طه الراوي: ((أول من مزج النحو بالمنطق))[3].

التعليل العقلي، هو تعليلٌ قائم على التحليل، وهذه العلّة لم يتوصل ابن مكتوم[4] في مذكرته لشرحها، وهو تعليل يقوم على التحليل والاستنتاج للوصول إلى الحكم، وللرمّاني منهج تعليلي، يبحثُ في أسباب الظاهرة ووصفها، ثمَّ بيان الحكم لها، وهذا ما أكده الدكتور حسن خميس بقوله: ((ومنهج الرمّاني في كتبه النحوية منهج تعليلي يبدأ بالبحث عن العلّة، وينتهي بتوضيحها بالوصف، أو المعنى، أو الوظيفة، ففي شرحه على كتاب سيبويه يفتتح شرح كلّ باب بتحديد الغرض منه، ثمّ يحدد مسائل الباب في مجموعة من الأسئلة بإسهاب، فقال في أول باب التثنية: (الغرض فيه: أن يُبين ما يجوز في التثنية، وما لا يجوز،...))[5].

---

[1]- ينظر: الفهرست لابن النديم49.

[2]- ينظر: بغية الوعاء344، ووفيات الأعيان331.

[3]- تأريخ علوم اللغة العربية132.

[4]- ينظر: الاقتراح 83 – 84.

[5]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين 60 -61.

وتعليل الرمّاني تعليل اقناعي، يعتمد أدلة عقلية، التمسها من قوانين النحو وأحكامه، ويوضح ما علل به سيبويه حكم صفة اسم (لا) النافية للجنس[1].

قال الدكتور عوض: ((والرمّاني لا يجعل اتحاد العلّة جامعًا بين المقيس والمقيس عليه في القياس؛ لأنَّه يرى أنَّ الأصل في القياس النحوي اتحاد الحكم لا العلّة، فعندما قاس (رُبّ) و (كم) على (لا) النافية للجنس قال: ((ونظير (لا) في أنَّها لا تعمل إلَّا في نكرة (رُبَّ) و (كم) وإن اختلفت العلل، فقد استوت في الحكم بأنَّها لا تعمل إلّا في نكرة، فعِلَّة (رُبَّ) تقليل جملة يدلُّ عليها واحد منكور إذ كل واحد من الجملة له مثلُ رسمه، هذا شرط النكرة، وعلّة (كم) تكثير جملة يدلُّ عليها واحد منكور))[2].

المبحث الأول: العلل العقلية في المبنيات:

أولًا: علّة كون الضمير المتصل بـ(لولا) في محل رفع

رأى الرمّاني (ت384هـ) أنّ الضمير المتصل بـ(لولا) في محل رفع ولا يجوز أن يكون في محل جر وذلك؛ لأنّ الاسم الظاهر الذي هو قسيم المضمر يكون كذلك، وأنّ (لولا) لا تكون حرف الجر؛ وذلك لأنّها لا تخلو من معنى الإضافة، وذلك بقوله: ((الذي يجوز في ضمير المجرور الذي يقع موقع ضمير المرفوع إجراؤه في موقع لا يخلُ بأنَّه في معنى المرفوع؛ وذلك بعد (لولا)، كقولهم: (لولاك)، و(لولاي)، فهذا الموقع المرفوع قد ظهر أمره بالاسم الظاهر في (لولا كذا لكان كذا وكذا) من غير أن يجوز فيه الجر، وظهر بقولهم: (لولا أنت لكان كذا وكذا) وفي التنزيل: چ ئى ئى بج بح چ (سبأ: ٣١) فهذا هو الأصل.

وإنَّما جاز: (لولاك) لاجتماع سببين: أحدهما المناسبة بين علامات المضمر من ثلاثة أوجه: الأول: الاشتراك في الاضمار، والثاني: البيان عن المخاطب من المتكلّم من الغائب، والثالث: أنّها كلها مبنية، وإن كان فيها دليل الاعراب، فإنّها تنحط من منزلة ما فيه الاعراب، فأشعر بهذه المناسبة بينها بإيقاع بعضها موقع البعض من غير اخلال بالمعنى ، ولا يجوز أن يطرد مثل هذا؛ لأنّ الأصلَ أحقُّ به، اذا كان ما فيه إلاّ ما بيّنا من الاشعار والايجاز.

واختلفوا في موضع الكاف، فذهب الخليل ويونس وسيبويه إلى أنَّها في موضع جر، وذهب الأخفش وبعض النحويين المتقدمين وابن السراج إلى أنَّها في موضع رفع، وإنّما وقعت علامة المجرور موقع علامة المرفوع، والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش؛ لأنّه لو كان موضع الكاف جرًا لوجب أن يكون الحرف عاملًا إذ لا يجوز الجر إلَّا بعامل الجر والحرف الذي يعمل الجر لا بدَّ أن يكون فيه معنى الإضافة ولا بدَّ من أن يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في (لولا)))[3]

الأصل في (لولا) أن يقع بعدها اسم ظاهر إذا دخلت على جملة اسمية، أو ضمير رفع منفصل نحو: (لولا زيدٌ) و (لولا أنت) وقد يقع بعدها خلافا للأصل ضمير الجر المتصل نحو: (لولاي) و (لولاك) و (لولاه)[4]، وورد ذلك عن العرب في أشعارهم ومن ذلك قول الشاعر:

وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي[5]

---

[1]- ينظر: تعليل سيبويه في الكتاب 274/2.

[2]- التعليقة 21/2 من هامش المحقق.

[3]- شرح الكتاب 3/ 153 – 154 – 155.

[4]- ينظر: الإنصاف 533 – وشرح التسهيل 3 /185.

[5] – البيت ليزيد بن الحكم الثقفي وهو من شواهد الكتاب 2 / 374.

وللعلماء في هذه المسألة ثلاث مذاهب:

الأول: ما ذهب إليه الخليل (ت170هـ) وسيبويه (ت180هـ) ويونس بن حبيب (ت82هـ) وهو أنّ الضمائر المتصلة بـ(لولا) في محل جر، وأنَّ (لولا) جارّة لها [1].

الثاني: ما ذهب إليه الأخفش (ت215هـ) و وافقه الرمّاني عليه وقبلهما الفرّاء (ت207هـ)وهو أنَّ الضمائر في محل رفع وإن كانت ضمائر جر أ نصب [2].

الثالث: ما ذهب إليه المبرد (ت285هـ) وهو إنكار مجيء الضمائر المتصلة بعد (لولا) ويجب أن تقول بدل (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) (لولا أنا و لولا أنت و لولا هو)[3] .

وعلل الرماني مذهبه رفع الضمير المتصل بعد (لولا) بأربع علل:

الأولى: القياس على الاسم الظّاهر، فإنَّ الاسم الظّاهر بعد (لولا) يكون مرفوعًا بالابتداء فكذلك المضمر؛ لأنّه ناب مناب الاسم الظّاهر، وتبقى (لولا) على بابها غير عاملة، وهذا ما قال به الفرَّاء وتابعه الرمّاني، قال الفرّاء: ((وقد استعملتْ العرب (لولا) في الخبر، وكثر الكلام بها حتى استجازوا أن يقولوا: (لولاك، ولولاي) والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: (لولا أنا، ولولا أنت) فقد توضع الكاف على أنَّها خفض، والرفع فيها صواب؛ وذلك أنَّا لم نجد فيها حرفًا ظاهرًا خُفض، فلو كان مما يخفض لأوشكتَ أن ترى ذلك على الشعر فإنّه الذي يأتي بالمستجاز))[4] .

وإلى هذا أشار الرمّاني بقوله: ((الذي يجوز في ضمير المجرور الذي يقع موقع الضمير المرفوع إجراؤه في موقع لا يخل بأنّه في معنى المرفوع؛ وذلك بعد (لولا) كقولهم: (لولاك) و(لولاي)، فهذا الموقع مرفوع، قد ظهر أمره بالاسم الظاهر في: (لولا زيد لكان كذا وكذا) من غير أن يجوز فيه الجر، وظهر بقولهم: (لولا أنت لكان كذا وكذا)))[5].

الثانية: أنَّ الضمائر المتصلة بـ(لولا) يستوي لفظها في النصب والجر مثل ما نقول: (جئتك، ومررتُ بك) فلما كان كذلك جوّزه؛ لأنّ إعراب المضمر بالدلالة لا بالحركة، والذي علل بهذه العلّة هو الفرّاء بقوله: ((وإنَّما دعاهم إلى أن يقولوا: (لولاك) في موضع الرفع؛ لأنَّهم يجدون المكنَّى يستوي لفظه في الخفض والنصب))[6]، وهذا ما علل به الرمّاني أيضا بقوله: ((والثالث أهنها كلها مبنية، وإن كان فيها دليل الإعراب، فإنّها تنحطُّ عن منزلة ما فيه الإعراب، فأشعره بهذه المناسبة بإيقاع بعضا موقع بعض من غير اخلال بالمعنى))[7].

الثالثة: أنَّ (لولا) ليست بحرف جر ولو كانت حرف جر لكان فيها معنى الإضافة؛ ولأنه لا يفهم معنى الاضافة في (لولا) ذلك على أنَّها ليست حرف جر وهذا ما ذهب إليه الرمّاني بقوله: ((والذي نختار في هذا مذهب الأخفش؛ لأنّه لو كان موضع الكاف جرّا لوجب أنْ يكون الحرف عامل؛ إذ لا يجوز الجر إلَّا بعامل الجر، والحرف الذي يعمل الجر لا بدَّ أن يكون فيه معنى الاضافة،

---

[1] – ينظر: الكتاب 2/ 373 – 374.

[2] – ينظر: معاني القرآن 2/ 185، وشرح الكتاب 3 / 1553.

[3] – ينظر: المقتضب 3 / 73.

[4] – معاني القرآن 85/2.

[5]– شرح الكتاب: 3/ 1553.

[6] – معاني القرآن 85/2.

[7] – شرح الكتاب: 3 /1553، وينظر: الإنصاف/ 551.

ولا بدَّ أن يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في (لولا)))[1]، وبيّن أبو البركات الأنباري (ت577هـ) عدم جواز كون (لولا) حرف جر؛ وذلك لأنَّها لو كانت حرف جر لوجب أن تتعلّق بفعل أو ما في معنى الفعل وليس هناك ما تتعلّق به وكذلك أبطل كونها حرف جر؛ لأنَّها تأتي في بداية الكلام وذلك لا يكون في حروف الجر[2].

الرابعة: كون الضمائر (الياء، والكاف، والهاء) المتصلة بـ(لولا) واقعة موقع ضمائر الرفع على سبيل الاستعارة والنيابة فكان ذلك مسوغا؛ لأن تحل محلها، قال الرمّاني: ((وكل ذلك على طريق الاستعارة ويستحيل أن يكون على الحقيقة، ولا يجوز أن يوضع على الاشتراك بين المجرور والمرفوع؛ لأنَّه لا مناسبة بين المرفوع والمجرور يصلح لأجلها هذا، كما أنَّه بين المجرور والمنصوب مناسبة يصلح لأجلها اتفاق العلامة))[3].

وعلل البصريون ومن وافقهم ما ذهبوا إليه بثلاث علل:

الأولى: أنَّ جعل (الياء، والكاف، والهاء)في محل رفع تناقض يقود إلى ما لا نظير له في الكلام وكذلك أنَّ (لولا) حرف وليست فعلا له فاعل ومفعول فوجب أن تكون الضمائر المتصلة به في محل جر، نقل أو البركات الأنباري ذلك عنهم فقال: ((وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنّ المكنّى في (لولاي، ولولاك) في موضع جر؛ لأنّ الكاف والياء لا تكونان علامة مرفوع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنَّهما في موضع نصب؛ لأنَ (لولا) حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب، وجب أن يكون في موضع جر))[4].

الثانية: القياس على (عسى) من جهة أنَّ عملها في الظاهر يختلف عن المضمر فهي ترفع الظاهر وتنصب المضمر[5]، قال الشاعر:

ولي نفسٌ أوقُلُ لها إذ ما تنازعني لعلّي أو عساني[6]

فنصب الباء في (عساني).

قال سيبويه بعد ذلك: ((وزعم أناسٌ أنَّ الياء في (لولاي)، و(عساي) في موضع رفع، جعلوا (لولاي) موافقة للجرِّ و(ني) للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف، وهذا مذهبٌ رديء لما ذكرتُ لكَ أن تكسر الباب وهو مطردٌ، وأنت تجد له نظائرَ))[7].

الثالثة: اختصاص (لولا) بالاسم وكونها لا تشبه الفعل فحقها أن تعمل الجر لا الرفع ولا النصب، ومقتضى ذلك أن تجرَّ (لولا) الاسم مطلقًا الظاهر والمضمر، ولكن لشبهها بأدوات الشرط المختصّة بالفعل من حيث كونها رابطة للجملة فجعلوا عملها في الجرِّ مقتصرًا على المضمر[8].

---

[1]- شرح الكتاب: 3/ 1554.

[2]- ينظر: الإنصاف: 553.

[3]- شرح الكتاب: 3 / 1554.

[4]- الإنصاف 550 – 551، وينظر: ائتلاف النصرة 65.

[5]- ينظر الكتاب: 374/2.

[6] – البيت لعمران بن حطان وهو من شواهد الكتاب 75/5، والخصائص25/3.

[7] – شرح الكتاب للسيرافي138/3.

[8] – ينظر: شرح التسهيل 185/3.

فنخلص إلى أنَّ الضمير المتصل بـ(لولا)في محل رفع ولا يجوز أن يكون في محل جر بأربع علل: القياس على الاسم الظاهر الذي يكون بعد (لولا)، واستواء لفظ الضمائر المتصلة بـ(لولا) بالجرِّ والنصب، وأنَّ (لولا) ليست حرف جر، و وقوع الضمائر المتصلة بـ(لولا) في موقع ضمائر الرفع على سبيل الاستعارة والعلّة التي هي محل البحث كون (لولا) ليست بحرف جر فلو كانت حرف جر لكان فيها معنى الإضافة دلَّ ذلك على أنَّها ليست حرف جر، لذلك فلا يكون الضمير بعدها في محل جر، وبذلك تكون علّة التحليل حاكمة برفع الضمائر التي تأتي بعد (لولا)، وأمّا ما استدلَّ به الفريق الآخر مما يكون ضمن علّة التحليل كون (لولا) مختصّة بالأسماء فوجب أن تعمل الجرّ وقد بيَّنا أنّ اللازم ينقض ذلك.

ثانيًا: علّة كون الكاف في (إيّاك) حرف الخطاب:

رأى الرمّاني أنَّ الكاف في الضمير(إيَّاك) حرف خطاب وليس اسمًا مجرورا بالإضافة كما قال الخليل؛ وذلك لأنَّ الضمير (إيّا) لا يُضاف إلى الكاف؛ لأنَّه معرفة والإضافة إنَّما تكون للتعريف أو التخصيص بقوله: ((وأجاز الخليل (إيّاك نفسك)على قول بعضهم: (إذا بلغ الرجل الستين، فإيّاه وإيّا الشوابِّ) وهذا لا يجوز عند ابن السرّاج وغيره من النحويين؛ لأنَّه شاذ في القياسِ والاستعمال، أمّا الشذوذ في القيّاس فلخروجه عن نظّائره، إذ كانت الألف واللام توجب أنَّ الكاف للخطاب، وليست باسم، وأنَّه لا يجوّز على ذلك (النجاءَ زيدٍ)؛ لأنَّه معرفةٌ يمتنع من الإضافة، فالمظهر أحقُّ بهذا الحكم؛ لأنَّه معرفة يمتنع من الإضافة، فيجب أن تكون الكاف فيه للخطاب، وليست باسم، وأمّا شذوذه في الاستعمال فلم يُسمع في شيء من الكلام ولا أحد من العرب، إلّا من هذا القائل في هذا الموضع الواحد، ويلزم على ذلك أن يُجيز القياس على قول القائل:

يقولُ الخَنَى وأبغض العجمِ ناطقًا إلى ربِّنا صوت الحمارِ اليجدعِ[1]

فيقول: (اليضرُب)، و (اليَقيلُ)، وهذا لا يقوله أحدٌ، وهو مع هذا الكلام شاذ))[2].

للعلماء في اللواحق التي تلحق (إيّا)، (الياء)، و(الكاف)، و(الهاء) عدة أقوالٍ:

الأول: أنَّها حروف تُبينُ الحال وهذا قولُ المبرّد، والأخفش، وابن السرّاج، وتابعهم الرمّاني عليه[3].

الثاني: أنَّها أسماء مضمرة أُضيف إليها الضمير (إيّا) وهذا قول الخليل، والمازني(ت254هـ) واختاره ابن مالك (ت672هـ) من المتأخرين[4].

الثالث: أنَّ اللواحق هي الضمائر و(إيّا) حرف زِيد لكي تعتمد عليه اللواحق وهذا قول الفرّاء، ومن وافقه[5].

الرابع: ذهب الكوفيون إلى أنّ (إيَّا) وما اتصل به من لواحق بجملته هو الضمير[6].

الخامس: ذهب الزجاج(ت311هـ) إلى أنَّ (إيَّا) اسم ظاهر قد خصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنَّ الكاف في محلِّ جرِ بالإضافة[7].

وعلل الرمّاني والنحاة من جمهور البصريين حرفية اللواحق التي تلحق (إيَّا) بعلتين:

---

[1]- البيت لذي الخرف الطهوي وهو من شواهد شرح التسهيل:201/1.

[2]- شرح الكتاب:494/1.

[3] - ينظر: سرح الصناعة313/1-314.

[4] - ينظر: همع الهوامع:212/1، وشرح التسهيل:144/1.

[5]- ينظر: سرح الصناعة 313/1.

[6]- ينظر: الإنصاف 555.

[7] - ينظر: سر الصناعة314/1.

الأولى: شذوذا لقياس على ما جاء بالسماع وممن اعتلَّ بهذه العلّة الرمّاني بقوله: ((وأمَّا شذوذه في الاستعمال فلم يسمع في شيء من الكلام ولا من أحد من العرب... وأصل سائر أهل العلم في أنَّ الشاذ لا يُقاس عليه))[1].

الثانية: عدم جواز الإضافة إلى (الكاف) في (إيَّاك)، فلا يصحُّ قولك: (إيَّاك نفسك) فإضافة الضمير (إيَّا) إلى المعرفة لا يجوز؛ لأنَّه معرفة، فدلَّ ذلك على أنَّ الكاف بعده ليست اسمًا، بل حرفًا وإلى هذا أشار ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: ((وقد تكون هذه الكاف المجرد الخطاب عرِّية من معنى الاسمية، نحو قولهم: (النجاءَ ك) فالكاف حرف لمجرد الخطاب، ولا يجوز أن يكون اسمًا، لكان له موضع من الإعراب، لم يخل إمَّا أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، لا يجوز أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّه لا رافع هناك، ولا يجوز أن يكون منصوبًا؛ لعدم الناصب أيضًا ولا يجوز أن يكون مخفوضًا؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلَّا في باب (الحسن الوجه) وليس ذلك منه))[2].

ومن اعتلَّ بهذه العلَّة الرمّاني بقوله: ((أمَّا شذوذه في القياس فلخروجه عن نظائره، إن كانت الألف واللام توجب أنَّ الكاف للخطاب، وليست باسم، وأنَّه لا يجوز على ذلك (النجاءَ زيدٍ)؛ لأنَّه معرفة يمتنع من الإضافة فالمضمر أحق بهذا الحكم؛ لأنَّه معرفة يمتنع الإضافة، فيجب أن يكون الكاف فيه للخطاب وليست باسم))[3].

وننتهي إلى أنَّ الكاف في (إيَّاك) حرف وليس ضميرًا؛ وذلك بعلتين: عدم جواز الإضافة إلى الكاف في (إيَّاك)، وشذوذه من السمّاع والعلّة التي هي محل البحث هي العلّة الأولى، فالضمير (إيَّا) معرفة والإضافة إنَّما تكون للتعريف أو التخصيص فكيف يجوز أن يضاف، فلما لم يجز أن يضف وجب أن يكون الكاف المتصل به حرفًا وبذلك علّة التحليل حاكمة يكون (الكاف) المتصل بـ(إيَّاك) حرف وليس اسمًا.

ثالثًا: علّة عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجار:

رأى الرمّاني عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجار، وعلل ذلك بشدة الاتصال بين الضمير وحرف الجر المتصل به، وأنَّه لا يمكن أن ينفكَّ عنه كما هو الحال التنوين، فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين إلَّا بإعادة الجار وعدم تعاقب المضمر للظاهر كما لا يجوز تعاقب الظاهر للمضمر، فلا تقول: (مررتُ بزيدٍ وكَ) وبهذين العلتين والتي كل منها يضعف العطف من دون إعادة الجار فيبطل جوازه بقوله: ((ولا يجوز العطف على المضمر المجرور إلَّا بإعادة الجار، من قبل أنَّه قد اجتمع فيه سببان: أحدهما شدة الاتصال بمعاقبة حرف من العامر كمعاقبة التنوين، والآخر أنَّ المعطوف نظير المعطوف عليه في موضعه من العامل، وإنَّما يبدأ بأحدهما على طريق السبق، والتعاقب في الموقع لهما جائز صحيح، وليس للمجرور منفصل يعاقب هذا المجرور الظاهر، فلمّا اجتمع فيه سببان، كل واحد منهما يضعف الحكم بطل جوازه؛ لأنَّه ليس بعد الضعف إلَّا امتناع الجواز، فلا يجوز (مررتُ بك وزيدٍ) ولا: (هذا غلامك وزيدٍ) حتى تقول: (مَررتُ بك وبزيدٍ)، و(غلامُك وغلامُ زيدٍ)))[4].

للنحاة في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر من عدمه مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه ومذهب الفرّاء من الكوفيين وهو عدم جواز العطف[5]، و وافقهم الرمّاني عليه.

---

[1]- شرح الكتاب 494/1.

[2]- شرح المفصل 302/2.

[3]- شرح الكتاب1494/1، وينظر: سر الصناعة6314/1.

[4]- شرح الكتاب 1567/3 – 1568.

[5]- ينظر: الإنصاف 371.

الثاني: مذهب الكوفيين عدا الفرّاء وهو جواز العطف[1].

الثالث: مذهب الجرمي (ت255هـ) وهو جواز العطف إذا أُكِد الضمير[2].

وعلل البصريون والرمّاني معهم ما ذهبوا إليه بثلاث علل:

الأولى: شدّة اتصال الضمير بحرف الجر مما جعله بمنزلة التنوين فكما لا يجوز العطف على التنوين لا يجوز العطف على ما هو بمنزلته، وهذا ما صرّح به سيبويه حيث قال: ((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررتُ بك وزيدٍ)، (وهذا أبوك وعمرٍو)، كرهوا أن يُشرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لا يتكلّم بها إلّا معتمدة على ما كرهوا أن يتبعوها الاسم))[3]، وإلى ذلك أشار الرمّاني بقوله: ((ولا يجوز العطف على المضمر المجرور إلّا بإعادة الجار من قبل أنَّه قد اجتمع فيه سببان: أحدهما بشدة الاتصال بمعاقبة حرف من العامل كمعاقبة التنوين))[4].

وبيّن ابن يعيش كون الضمير أصبح عوضًا من التنوين بقوله: ((والدليل على استوائهما قولهم: (يا غلام) فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين، وإنَّما استويا؛ لأنَّهما يجتمعان في أنَّهما على حرف واحد وأنهما يكملان الاسم الأول، ولا يفصل بينهما، ولا يصحُّ الوقف على ما اتصلا به دونهما))[5].

الثانية: كون المعطوف نظير المعطوف عليه؛ لأنَّ العامل فيهما واحد فلا يجوز أن تقول: (مررتُ بك وزيدٍ) كما لا يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدوكَ) وممن علل بهذه العلّة أبو عثمان المازني، والسيرافي ناقلا عنه ((وأمّا قبح عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور، فليس بين النحويين فيه خلاف، وقد احتجَّ له سيبويه بما ذكرناه من كلامه، واحتجَّ أبو عثمان المازني لذلك بأن قال: لما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلَّا بإعادة الخافض، كقولك: (مررتُ بزيدٍ وبكَ)، ولا يجوز أن نقول: (مررتُ بزيدوكَ) وكذلك نقول: (مررتُ بك وبزيدٍ) فتحمَّل كل واحدٍ منهما على صاحبه))[6].

وهذا ما اعتلَّ به الرمّاني بقوله: ((والآخر أنَّ المعطوف تطير المعطوف عليه في موضعه من العامل، وإنَّما يبدأ بأحدهما على طريق السبق، والتعاقب في الموقع لهما جائز صحيح وليس للمجرور المنفصل يعاقب هذا المجرور الظاهر))[7] .

الثالثة: وهذه العلّة مما انفرد بها الرضي في تعليل هذه المسألة وفحوى هذه العلّة أنَّ عدم وجود ضمير منفصل للاسم المجرور لكي يؤكد به لم يعطف عليه مانع من العطف كما كان في الضمير المرفوع المتصل فلم يبق خيار إلّا بإعادة العامل وذلك بقوله: ((وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولًا، ثمَّ يعطف عليه، كما عمل في المرفوع المتصل فلم يعطف به إلّا بإعادة العامل الأول سواءً كان اسمًا نحو: (المالُ بيني وبين زيدٍ) أو حرفًا نحو: (مررتُ بكَ وبزيدٍ)))[8].

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

1- ينظر: ائتلاف النصرة62.

2- ينظر: ارتشاف الضرب2013.

3- الكتاب 2/ 381.

4- شرح الكتاب 1567/3.

5- شرح المفصل 281/2، وينظر: ارتشاف الضرب 373.

6- شرح الكتاب145/3.

7- شرح الكتاب 1568/3.

8- شرح الرضي1023/1.

وضعّف ابنُ مالك العلّة الأولى، وبيّن أنّ شبه الضمير المتصل بحرف الجر بالتنوين إذا منع من العطف إلّا بإعادة الجار فإنّه يمنع مع إعادته؛ لأنَّ التنوين لا يمكن العطف عليه بحال من الأحوال، وإنَّ العطف يكون بمقام التوكيد والبدل، فإذا كان يُبدل، ويؤكد من الضمير المجرور فلِم لا يجوز العطف عليه؟[1].

وهؤلاء المانعون أجازوه من الضرورة الشعرية، جاء عند الفرّاء ((وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه))[2]

وأمّا الكوفيون ومن والفقهم فقد عللوا ما ذهبوا إليه بعلتين:

الأولى: ما جاء في السماع فقد جاء عطف الظاهر على الضمير المجرور كثيرًا في القرآن الكريم قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ (النساء: ١) بجرِّ (الأرحام) عطفًا على الضمير المجرور في (ربِّه) وهذه قراءة حمزة (ت156هـ) وهو أحد الرَّاء السبعة[3].

ومما جاء في الحديث قوله (ص): ((إنَّما مثلَكُم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالًا))[4]، فقد جرَّ الظاهر (اليهود) عطفًا على المضمر المجرور في (مثلكم) ومما جاء عن العرب في شعرهم قول الشاعر:

تُعلَّق في مثل الشواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفانفُ[5]

فجُرَّ قوله (الكعب) وهو ظاهر بالعطف على المضمر المجرور في قوله(بينها) والتقدير: (وما بينها وبين الكعبِ غُوط نفانفُ).

الثانية: القياس على الظاهر دون إعادة الجار نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) فإن الضمير ناب مناب الاسم الظاهر، فجاز له أن يأخذ حكمه في ذلك فتقول: (مررتُ بك وزيدٍ)[6]، وكذلك القياس على البدل، والتوكيد حيث يبدل من الضمير المجرور، ويؤكد من غير إعادة الجار نحو قولك: (مررتُ به وعمرٍو) بدل من الهاء في (به) وقولك: (مررتُ بك نفسِك) فـ(نفسِك) توكيد للضمير في (بك) والعطف أحد هذه التوابع فيكون حكمه حكمها[7].

وردَّ البصريون تعليلات الكوفيين فتأولوا لقوله تعالى: (به والارحامِ) على أنَّها مجرورة بواو القسم، وتلك الواو ليست عاطفة[8].

وأما ما جاء في الشعر فقد عدوه شّاذًا لا يقاس عليه وتبرعوا بتأويله وإن لم يكونوا ملزمين بذلك ومن ذلك تأويلهم (الكعب) بأنَّه ليس مجرورًا بالعطف وإنَّما جُرَّ بالإضافة على تقدير تكرار (بيت) المحذوفة لدلالة الأولى عليها[9].

أمَّا قياسهم فقد أبطله الرضي بقوله: ((فالجواب: أنّ التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين عن متبوعهما لا لفظًا ولا معنى، أمّا معنًى فلأنّ البدل في الأغلب إمّا كل المتبوع أو بعضه ومتعلّقة والتأكيد عين المؤكد وأمَّا اللفظ فلأنَّه لا يفصل بينهما وبين متبوعيهما

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

[1]- ينظر: شرح التسهيل3/375.

[2]معاني القرآن 1/253.

[3]- ينظر: الحجة في القراءات 188.

[4]- صحيح البخاري، حديث رقم2149.

[5]- البيت لسكين الدارمي في ديوانه 53.

[6]- ينظر: البسيط1/346.

[7]- ينظر: شرح التسهيل3/346.

[8]- ينظر: الإنصاف374.

[9] - المصدر نفسه 377 – 378.

بالحرف، كما في عطف النسق... فأُنكِرَ جري ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع))[1].

وننتهي إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار بثلاث علل: شدّة اتصال الضمير بالجار وكون المعطوف نظير المعطوف عليه؛ لأنَّ العامل فيهما واحد، وعدم جواز وجود ضمير منفصل للاسم المجرور لكي يؤكد به ثمَّ يُعطف عليه، والعلّة التي هي محل البحث اجتماع العلتين الأوليتين والتي كل منهما يضعف العطف فوجب عدم العطف إلَّا بإعادة الجار وبذلك تكون علّة التحليل حاكمة بعدم جواز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجار.

رابعًا: علَّة اسمية (كمْ)

رأى الرمّاني أنَّ (كم) اسم؛ وذلك لأنَّها تأتي فاعلًا، ومفعولًا، وظرفًا، ومبتدأ، يدخل عليها حرف الجر، وأنَّ معناها في نفسها بقوله: ((و(كم) اسم في الموضعين؛ لأنَّها تكون فاعلة، ومفعولة، وظرفًا يدخل عليها حرف الجر، ومبتدأ يُخبر عنها... و(كم) اسم و(رُبَّ) حرف؛ لأنَّ (كم) للعدد ومعناها في نفسها؛ ولذلك صلُح أن تكون فاعلة، ومفعولة، وظرفًا، ومبتدأ يُخبر عنها))[2].

عرَّف النحاة (كم) بأنَّه: ((اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهو مبني غير معرب؛ لأنَّها تتضمن معنى الألف))[3].

وعلل ابن مالك اسمية (كم) بخمسة علل:

الأولى: الإسناد إليها نحو: (كم كتابًا عندَك؟)

الثانية: دخول حرف الجر عليها نحو: (بكم اشتريت الكتاب؟)

الثالثة: عود الضمير عليها نحو: (كم رجلًا جاءك؟)

الرابع: إنَّها تأتي مضافة نحو: (كتاب كم عالم قرأت؟)

الخامسة: إنَّها تأتي محمولة لعامل النصب نحو: (كم كانت دراهمك؟)[4] .

بعد عرض الأقوال في المسألة تبين أنَّ (كم) اسم لخمس علل:

الإسناد اليها دخول حرف الجر عليها، وعود الضمير عليها، ومجيئها مضافة، ومجيئها مفعولا، وظرفًا، ومعمولًا لعامل النصب، والعلّة التي هي محل البحث ما علل به الرمّاني كون معناها في نفسها ودخول حرف الجر عليها، فلو كانت حرفًا لكان معناها في غيرها ولم يدخل عليها حرف وبذلك تكون علَّة التحليل حاكمة باسمية (كم).

المبحث الثاني: علَّة التحليل في المعربات

المطلب الأول: المرفوعات

أولًا: علَّة كون علامة الرفع في المثنى الألف.

رأى الرمَّاني أنَّ رفع المثنى بالألف لا بدَّ منه؛ وذلك لإزالة اللبس والمعادلة بين التثنية والجمع والأولوية الرفع دون النصب بقوله: ((وإنَّما كان بالألف دون الواو للفصل إذ الألف لا يكون قبلها إلَّا مفتوحًا فاقتضى ذلك أن تختص بأحد الياءين من التثنية والجمع، لئلا يبنى الكلام على اللبس، ووجب أن تكون الألف للتثنية؛ لأنَّها أخف من الجمع، كما أنَّ الواحد أخفُّ من التثنية،

---

[1]- شرح الرضي 1026/1.

[2] - شرح الكتاب 1129/3 -1136.

[3]- الجنى الداني 263، وينظر: مغني اللبيب200/1.

[4]- ينظر شرح التسهيل 148/2، المساعد107/2،وتمهيد القواعد248/1، وشرح ابن عقيل60/4.

فهي على ثلاث مراتب وأخفها الواحد ثمّ التثنية ثمّ الجمع، ولم يجز أن يجعل النصب بالألف على الأصول الصحيحة؛ لأنَّه يجب منه أن يكون الرفع تابعًا ولا يجوز أن يكون ذلك؛ لأنّ الرفع أولًا فلا يكون تابعًا، ولا يجوز انّ الرفع بالألف، والنصب تابعًا للعلامة بالألف لأمرين:

أحدهما: أن يكون مثله مثل الجمع، أي أن يكون تابعًا في التثنية لعلامة الجر، كما هو في الجمع، ليشاكل ولا يبنى على التنافر.

والآخر: أن يتبع الأقوى في الاسم وهو الجر، إذ هو لا في غيره والرفع مشترك بينه وبين الفعل))[1].

عرَّف النحاة المثنى بأنَّه: ((كل اسم دلَّ على اثنين بزيادة في آخره صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه نحو: الزيدان))[2]

الأصل في المثنى وجمع المذكر السالم أن تكون الواو علامة للرفع؛ لأنَّها أصل لعلامة الإعراب الأصلية والتي هي الضّمة وتكون الألف للنصب؛ لأنَّها أصل لعلامة الإعراب الأصلية والتي هي الفتحة، وتكون الياء للجر؛ لأنَّها أصل علامة الإعراب الأصلية والتي هي الكسرة، وجرى العرب في كلامهم على ذلك كما هو في أصله إلَّا إنَّهم خالفوا في الألف والياء، فقد جعلوا الألف للرفع في المثنى والياء للنصب والجر وجعلوا الواو للرفع في جمع المذكر السالم والياء للنصب والجر وأسقطوا الألف منها[3] .

وعلل النحاة كون الألف علامة الرفع في المثنى دون غيرها بخمس علل:

الأولى: إزالة اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم: فلو جعلتَ الواو علامة للرفع بين المثنى على الأصل المقرر سابقًا في حركات الإعراب لوقع الالتباس بين المثنى وجمع المذكر السالم ، فجمع المذكر السالم يعرب أيضًا بالواو في حالة الرفع كما هو مقرر، وممن علل بهذه العلّة سيبويه، والعكبري (ت616هـ)، والشلوبين (ت645هـ)، قال سيبويه: ((واعلم إذا ثنيتَ الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منون، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واوًا؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية والجمع))[4]

الثانية: الموازنة بين التثنية وجمع المذكر السالم: حيث أعطوا الألف الخفيفة للأكثر وهي التثنية فهي أكثر في كلام العرب؛ لأنَّها على نسق واحد وأعطوا الواو الثقيلة للأقل، وهو جمع المذكر السالم؛ وذلك لأنَّ جمع المذكر السالم أقلّ في كلام العرب؛ لأنَّ الجمع يأتي على أكثر من نسق حيث يأتي منه التكسير والسالم، قال ابن جني(ت392هـ): ((التثنية أصحُّ من الجمع؛ لأنَّها لا تخطئ لفظ الواحد أبدًا، فلمّا شاعت فيمن عقل، وفيما لا يعقل، وفي المذكر والمؤنث، وكان الجمع الصحيح إنَّما هو لضرب واحد من الأسماء كانت التثنية أوسع من الجمع فجعلوا الألف الخفيفة في التثنية الكثيرة، وجعلوا الواو الثقيلة في الجمع القليل ليق في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون))[5]، وإلى هذا أشار الرمّاني بقوله: ((ووجب أن تكون الألف للتثنية؛ لأنَّها أخف من الجمع كما أنَّ الواحد أخف من التثنية، فهي على ثلاث مراتب، وأخفها الواحد ثم التثنية ثم الجمع))[6].

الثالثة: أولوية الرفع؛ وذلك لأنّ الرفع في المرتبة الأولى فلا بدَّ من تخصيص علامة له لا تشترك في حالة اعرابية أخرى كما هو في الجر والنصب بالياء، وممن علل بهذه العلّة السيرافي بقوله: ((فإن قال قائل فهلا جعلوا الألف للنصب في التثنية والواو في الجمع

---

[1]- شرح الكتاب1/72.

[2]- شرح ابن عقيل 1/56.

[3]- ينظر: شرح الكتاب للسيرافي1/129، والإيضاح في علل النحو 123.

[4]- شرح الكتاب 1/ 72.

[5]- علل التثنية1/72، وينظر: أسرار العربية 49، وشرح ابن الناظم41، واللباب81.

[6]- شرح الكتاب1/72.

وأسقطوا الرفع وألحقوه بالجرّ؟ قيل له: إنَّ الرفع له المرتبة الأولى فلا بدَّ له من علامة تسبق إليه على النحو الذي تكون فيه حركته))[1]، وأشار إلى الرمّاني بقوله: ((ولم يجز أن يُجعل النصب بالألف على الأصول الصحيحة؛ لأنَّه يجب منه أن يكون الرفع تابعًا، ولا يجوز أن يكون ذلك؛ لأنَّ الرفع أولًا فلا يكون تابعًا))[2].

الرابعة: المشاكلة بين التثنية والجمع: وذلك لأنَّ النصب في الجمع المذكر السالم يكون بالياء، وبما أنَّه يعرف بالحروف فكان الأولى أن يشاكل جمع المذكر السالم في النصب والجر، وينماز عنه في الرفع بالألف وممن علل بهذه العلّة أبو علي الفارسي (ت377هـ) حيث قال: ((كأنّ قائلًا له هلا جعل تثنية النصب بالألف كما أنّ واحده الذي هو الأصل بالفتحة، فقال: لم يجعلوا النصب ألفًا في التثنية؛ ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع؛ لأنَّه قد لزم أن يكون الجمع بالياء، إذ لم يجز كونه بالواو، ولا بالألف، فلمّا لزم هذا في الجمع أُتبع التثنية))[3].

وإلى ذلك أشار الرمّاني بقوله: ((ولا يجوز أنَّ الرفع بالألف، والنصب تابعًا في للعلامة بالألف لأمرين:

أحدهما: أن يكون مثله الجمع، أي أن يكون تابعًا في التثنية لعلامة الجر، كما هو في الجمع ليشاكل ولا يبنى على التنافر))[4]

الخامسة: الحمل على علامة الإعراب في الجر: لما جُعلتْ الياء للجر في التثنية أُلحقت بها علامة النصب وذلك لعدة أوجه:

الوجه الأول: كون الجر ألزم في اعراب الاسم وأخصَّ به ولا يكون إلَّا فيه، أمّا الرفع فيكون في الاسم والفعل، وما كان مختصًّا بشيء واحد أقوى من الذي يتعدد في أكثر من شيء، فلمّا قوي الجر في الأسماء حُمل النصب عليه فبقيت علامة الرفع في التثنية هي الألف؛ وذلك قول أبي بكر الأنباري حيث قال: ((الوجه الأول أنَّ الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأنَّه لا يدخل على الفعل، فلمّا وجب الحمل على أحدهما، كان حمله على الإلزام أولى من حمله على غيره))[5]، وإلى ذلك أشار الرمّاني بقوله: ((والوجه الآخر أن يتبع الأقوى في الاسم، وهو الجر، إذ هو له في غيره، والرفع مشترك بينه وبين الفعل))[6] ، وقد اقتصر الرمّاني على هذا الوجه.

الوجه الثاني: كون المجرور والمنصوب متساويين في الرسم وأمَّا المرفوع فيخالفهما، نحو: (رأيتُكَ ومررتُ بك).

الوجه الثالث: كون الجر أخفّ من الرفع فلمّا أرادوا الحمل على أحدهما حملوا على الجر؛ لأنَّه أخفُّ، فالحمل على الأخف أولى من الأثقل.

الوجه الرابع: كونهما يقعان في فضلة الكلام.

الوجه الخامس: كونهما يشتركان في المعنى نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ) فيكون المعنى مثل (جزيتَ زيدًا)[7].

فننتهي إلى أنَّ علامة الرفع في المثنى هي الألف بخمس علل: إزالة اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم، والموازنة بين المثنى وجمع المذكر السالم وأولويته الرفع بين أنواع الإعراب، والمشاكلة بين التثنية والجمع، على علامة الإعراب في الجر، والعلّة التي هي محل البحث علّة إزالة اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم، فلو جعلت الواو علامةً للرفع في المثنى لوقع الالتباس بين التثنية والجمع،

---

[1]- شرح الكتاب1/132.

[2]- المصدر نفسه1/72.

[3]- التعليقة1/33-34.

[4] - شرح الكتاب 1/72، وينظر: أسرار العربية 51.

[5]- أسرار العربية 50، وينظر: اللباب: 82.

[6]- شرح الكتاب1/72.

[7]- ينظر: أسرار العربية50.

فلمّا لم يجز كون الواو للمثنى وجب كون الألف علامة للرفع فيه وبذلك تكون علّة التحليل حاكمة بكون الألف علامة للرفع في المثنى.

ثانيًا: علّة عدم جواز تقديم الفاعل على فعلهِ

رأى الرمّاني أنَّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله؛ لأنّ تقديمه لا يحقق الفائدة المطلوبة التي تحصل من تقديم فعله عليه ويكون كسائر الأسماء مبتدأ ولا فائدة من وجود الفعل في الدلالة على الزمان ، وذلك بقوله: ((الذي يجوز في الفاعل من الإعراب الرفع، ويجوز فيه أن يقدم الظرف والمفعول عليه، ولا يجوز أن يقدم على الفعل؛ لأنَّه إنَّما غُيِرَ عن المصدر لينبني عليه الفاعل بناءً لازمًا لتصحّ الفائدة به، إنَّ موضوعه للفائدة مع دلالته على الزمان، فمكنت الفائدة به غاية التمكين؛ بأن وضع لها على أن لزمه ما يبين عن الفائدة في الفعل؛ لأنَّ المتكلّم إذا ابتدأ بالاسم أن يُخْبَرَ عنه بما شاء من فعل أو غيره فليس في هذا الموضوع إيذانٌ بأنّه بيان عن موضوع الفائدة في الفعل لما بينّا...، وإنّما جاز تقديم المفعول على الفاعل؛ لأنَّه لا يخرجه عن حده في أنّه مُبين لموضوع الفائدة في الفعل، ولو قُدِم الفاعل على الفعل لأخرجه عن ذلك، والظرف في هذا كالمفعول))[1].

عرَّف النحاة الفاعل بأنَّه: ((الاسم المسند إليه فعل على طريقة (الفاعل) أو شبهه، وحكمه ارفع))[2] .

نقل أبو حيان قول الزجاج في اجماع النحويين على أنَّ الفاعل إذا قُدِم على فعله لم يرتفع به، بل يرتفع بالابتداء[3].

ومع ذلك وقع الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة في جواز ذلك وعدمه، ومنع البصريون ذلك مطلقًا، وأجازه الكوفيون[4].

ووافق الرمّاني في ذلك مذهب البصريين، ومعه أكثر المتأخرين، وعلل المانعون لذلك بعدة علل:

الأولى: أنَّ تقديم الفاعل على فعله يجعل الفاعل عرضةً؛ لأنَّه يكون معمولًا لعوامل أخرى غير الفعل الذي أصبح متأخرًا عنه باللفظ، وهذه العوامل منها: معنوية كعامل الابتداء، وعوامل لفظية: كالحروف الناسخة، فالفاعل في هذه الحالة سيكون أمَّا معمولًا لعامله الأصلي وهو الفعل، وأمَّا يكون معمولًا لغيره من العوامل التي تعرض له سبب تقديمه عليه، قال ابن السرّاج: ((الاسم الذي يرتفع بأنَّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفعل، ويجعل الفعل حديث عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة، أو ذلك يكون كقولك: (جاء زيدٌ ومات عمرٌو)، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، أي ذكرتُ الفعل قبل الاسم؛ لأنَّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لأرتفع الاسم بالابتداء))[5].

الثانية: انتفاء الفائدة وهذه العلّة التي علل بها الرمّاني بقوله: ((إنَّما غُير عن المصدر لينبغي عليه الفاعل بناء لازم لتصحَّ الفائدة به، إذ موضوعة مع دلالته علة الزمان، فَمُكنتْ الفائدة به غاية التمكين، بأن وضع لها عللًا أن يلزمه ما يبين عنه الفائدة في الفعل؛ لأنَّ المتكلم إذا ابتدأ بالاسم يخبر عنه بما شاء من فعل، أو غيره فليس في هذا الموضوع ايذان بأنَّه بيان عن موضوع الفائدة في الفعل لما بينّا))[6].

---

[1]- شرح الكتاب120/1.

[2]- حاشية الخضري 315/1.

[3] - ينظر: ارتشاف الضرب1320.

[4] - ينظر: أسرار العربية 177، واللباب 112.

[5]- الأصول في النحو:78/1، وينظر: أسرار العربية: 83، وشرح التسهيل:107/2.

[6]- شرح الكتاب:120/1.

أمّا ما جاء عن الكوفيين بأنَّهم قالوا بجواز التقديم الفاعل على الفعل بقاء فعليته حيث لا فرقَ بين قولك: (قام زيدٌ، وزيدٌ قامَ) فكلا الاسمين فاعل معمول للفعل (قام)، وعللوا ذلك بما جاء في السماع وردوا البصريون وأثبتوا أنَّه مؤول وليس على ظاهره[1].

الثالثة: كون الفاعل كالجزء من الفعل فلا يجوز أن يتقدم جزء الشيء عليه، قال ابن الناظم: ((الفاعل كالجزء من الفعل؛ لأنَّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالًا فلم يجز تقديم الفاعل عليه كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها))[2].

الرابعة: إنَّ الفاعل لا يمكن تصوره في الحقيقة الَّا بعد وقوع الفعل منه في الحقيقة نحو كونه قارئًا وكاتبًا فكذلك في اللفظ.

الخامسة: كون تقديم الاسم يؤدي إلى إسناد الفعل إلى غير فاعله نحو قولك: (زيدٌ قامَ أخوه) وهاتان العلتان الأخيرتان اعتلَّ بهما العكبري[3].

السادسة: الضرورة العقلية توجب تقديم الفعل وتأخير الفاعل وقد تنوعت عبارات العلماء في التعبير عن ذلك، قال ابن جني: ((وليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه))[4]، وقال ابن هشام: ((وهو عندنا ضرورة))[5] في حين قال القزويني: ((إنَّ تقديم ذكر المحدّث عنه يُفيد تنبيه السامع لقصده بالحديث قبل ذكر الحديث تدقيقًا للأمر وتأكيدًا له))[6].

السابعة: كون الفاعل معمولًا للفعل، فلا يجوز أن يتقدم المعمول على العامل، وبذلك علل ابن يعيش بقوله: ((إنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون فاعلًا؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، لكنَّه عرض للفعل إن كان عاملًا في الفاعل، والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إيَّاها وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقُدِم المفعول عليهما لذلك))[7]

وظهر من ذلك كلّه إنَّ عدم جواز تقديم الفاعل على فعله لسبع علل: أنَّ تقديم الفاعل يؤدي إلى تعرضه لعوامل أخرى تعمل فيه غير العامل الأصلي الذي هو الفعل، وإنَّ الفاعل كالجزء من الفعل وكونه لا يُتصوَر في الحقيقة وجوده قبل الفعل وإنَّ تقديم الاسم يؤدي إلى إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي والضرورة العقلية توجب تقديم الفعل على فاعله، وكون الفاعل معمولًا للفعل فلا يجوز تقديم المعمول على العامل، وانتفاء الفائدة من التقديم وهذه العلّة الأخيرة هي العلّة محل البحث، فإنَّ الفعل إنَّما قُدِم لتحصل الفائدة بتقديمه، وهي الدلالة على زمن حدوث الفعل، فلو قُدِم الفاعل لم تبقَ هناك دلالة زمنية على حدوث الفعل، فوجب عدم تقديمه وبذلك تكون علّة التحليل حاكمة بعدم جواز تقديم الفاعل على فعله.

المطلب الثاني: المنصوبات

أولًا: علّة كون الفعل هو العامل في المفعول معه

رأى الرمّاني أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل وذلك؛ لأنه تعدى إليه بواسطة الواو، وإنَّ الواو لا يصلح للعمل في المفعول فتعين كون الفاعل هو العامل في المفعول بقوله: ((وجاز أن ينفذ عمل الفعل إلى ما بعد الواو في هذا؛ لأنَّها لما وصلت الاسم بالفعل، حتى صار له معنى في اتصاله، ولم تكن هي عاملة ووجب أن يعمل الفعل على هذا الوجه بمثل ما وجب في غير المتعدي

---

[1]- ينظر: شرح التسهيل 109/2، وتمهيد القواعد 1582.

[2]- شرح ابن الناظم219.

[3]- ينظر: اللباب 112.

[4]- الخصائص 285/2.

[5]- أوضح المسالك 86/2.

[6]- الإضاح 57/2.

[7] - شرح المفصّل 202/1.

ألَّا يعملَ، ونظير ذلك (إلَّا) في الاستثناء إذا قلت: (سارَ القومُ زيدًا) لم يجز؛ لأنَّه ليس لذكر (زيد) بعد هذا الفعل معنى ينعقد به فإذا قلت: (سارَ القومُ إلَّا زيدًا) أوجبت (إلَّا) له معنى ينعقد به))[1].

عرَّف النحاة المفعول معه بأنَّه: ((الاسم الفضلة المنصوب التالي لواو المعية المسبوقة لجملة فيها فعل نحو: (ما صنعت وأخاك)))[2].

واختلف النحاة في العامل الذي ينصب المفعول معه على خمسة أقوال:

- القول الأول: أنَّ الناصب للمفعول معه هو الفعل قبله، وهذا قول جمهور من البصريين[3].
- القول الثاني: أنَّ الناصب للمفعول معه هو عامل معنوي اسمه الخلاف وهذا قول الكوفيين[4].
- القول الثالث: أنَّ المفعول معه انتصب على الظرفية وهذا قول أبي الحسن الأخفش[5].
- القول الرابع: أنَّ لناصب للمفعول معه (أن) المضمرة بعد الواو، وهذا قول الزجاج[6].
- القول الخامس: أنَّ الناصب للمفعول معه هو الواو، وهذا قول عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)[7].

وعلل البصريون والرمّاني معهم ما ذهبوا إليه بعلتين:

الأولى: كون واو المعية صالحة للتعدية أي تعدية الفعل إلى المفعول الذي يأتي بعدها، ونقل أبو البركات الأنباري قول البصريون حيث قال: ((وأمَّا البصريون فاحتجوّا بأن قالوا إنَّما قلنا إنَّ العامل هو الفعل وذلك؛ لأنَّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلَّا قُويَّ بالواو، فتعدى إلى الاسم، فنصبه كما عُديّ بالهمزة في نحو: (أخرجتُ زيدًا) وكما عُدي بحرف الجرِّ نحو: (خرجتُ به)))[8].

وهم بذلك قاسوا الواو على (إلَّا) في الاستثناء وأشار إلى ذلك الرمّاني بقوله: ((ونطير ذلك (إلّا) في الاستثناء إذا قلتَ: (سارَ القومُ زيدًا) لم يجزْ: لأنَّه ليس لذكر زيد، بعد هذا الفعل معنى ينعقد به، فإذا قلتَ: (سارَ القومُ إلَّا زيدًا) أوجبت (إلَّا) له معنى ينعقد به هو معنى الاستثناء مما قد عمل فيه هذا الفعل، فصلح أن ينفذ عمله إلى ما بعد (إلَّا)، كما نفذ عمله إلى ما بعد الواو))[9].

مجلة دراسات العلوم الاسلامية

[1] – شرح الكتاب 529/2.

[2] – حاشية الخضري 404/1، وينظر: التذييل99/8.

[3]– ينظر: الكتاب 297/1، والأصول في النحو199/1، وأسرار العربية182.

[4]– ينظر: الانصاف206، وينظر: مدرسة الكوفة: 293، والتبيين 315.

[5]– ينظر: التبيين 315.

[6]– ينظر: الجنى الداني155.

[7]– ينظر: العوامل المئة 51.

[8]– الإنصاف 207.

[9]– شرح الكتاب 529/2، وينظر: التبيين316– 317.

الثانية: كون الواو لا تصلح للعمل في المفعول وذلك؛ لأنَّها في الأصل حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل؛ لأنَّها غير مختصّة، فلم يبقَ إلَّا إعمال الفعل، وهذا ما علل به الرمّاني بقوله: ((ولم تكن هي عاملة، وجب أن يعمل الفعل على هذا الوجه بمثل ما وجب في غير المتعدي ألَّا يعمل))[1].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: ((وكان حقُّ الواو إذ هي مُعدّية أن تجرَّ ما عدَّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر إلّا أنَّها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنًى، فلم تعطِ عملًا بل اعطيت مثل ما اعطيت العاطفة في اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع))[2].

أمَّا ما ذهب إليه الكوفيون فقد عللوه بعلّة واحدة، وهي: عدم استقامة الكلام كما زعموا في حال تقدير الفعل، فإذا قلت: (استوى الماءُ- والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل، فلا تقول: (استوى الماءُ واستوت الخشبة)؛ لأنّ الخشبة لم تكن غير مسبوقة فتستوي، علما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في: (قامَ زيدٌ وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف لعدم مطابقة أخر الكلام لأوله[3].

وردَّ البصريون على تعليل الكوفيين وأبانوا ضعفه من وجهين:

الأول: أنَّ عامل الخلاف غير مطّرد وذلك؛ لأنَّه في كثير من المواضع تكون هناك المخالفة بين المعنيين، ولا يكون هناك نصب نحو: (ما قامَ زيدٌ لكن عمرو) فما بعد (لكن) مخالف لما قبلها ولم يكن منصوبًا[4].

الثاني: أنَّ عامل الخلاف عامل معنوي ومن المتفق عليه أنَّ العامل المعنوي ضعيف، وأنَّ العامل اللفظي أقوى منه فلا تصحُّ الإحالة على العامل الضعيف مع وجود العامل القوي[5].

ظهر مما ذُكر أنَّ الفعل هو العامل بالمفعول معه لعلّتين هما: كون واو المعية صالح للتعدية أي تعدية الفعل لما بعده، وهو المفعول فيعمل فيه الفعل، وكون الواو غير صالحة للعمل، فوجب باجتماع هاتين العلّتين إعمال الفعل بالمفعول معه، وبذلك ينتقض ما ذهب إليه العلماء الأخرون من عدم جواز إعمال الفعل بالمفعول معه، وبذلك تكون علَّة التحليل حاكمة بإعمال الفعل بالمفعول معه.

ثانيًا: علّة عدم جواز تقديم المستثنى في أول الكلام

رأى الرمّاني عدم جواز تقديم المستثنى في أول الكلام فلا يقال: (إلّا زيدًا جاء القومُ)؛ لأنَّ الاستثناء اخراج المستثنى من حكم المستثنى منه، فإذا تقدّم المخرَج على الحكم، وعلى المخرَج منه لم يصح؛ لكونه إخراجًا لما لا يوجد، وذلك بقوله: ((ولا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام؛ لأنَّه تقييد لما قبله، ولا يصحُّ التقييد لما لم يوجد))[6].

للنحاة في جواز تقديم المستثنى على الجملة وعدمه مذهبان:

المذهب الأول: مذهب البصريين، وقالوا بعدم جواز ذلك[7]

---

[1]- شرح الكتاب 2/ 529، وينظر: ارتشاف الضرب1483.

[2]- شرح التسهيل 249/2.

[3] - ينظر: اللباب 195، وينظر: شرح المفصل421/2.

[4]- ينظر: التبيين 320.

[5]- الجنى الداني155.

[6]- شرح الكتاب1470/3.

[7]- ينظر: الخصائص 382/2، والانصاف237.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، وقالوا بجواز ذلك[1].

وعلل البصريون ومعهم الرمّاني بست علل:

الأولى: ما اعتلَّ به الرمّاني من أنَّ الاستثناء اخراج المستثنى من حكم المستثنى منه، فإذا تقدم المخرج على الحكم، وعلى المخرج منه لم يصح لكونه إخراجًا لا وجود له، وذلك بقوله: ((ولا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام؛ لأنَّه تقييدًا لما قبله ولا يصحُّ التقييد لما لم يوجد))[2].

الثانية: كون حرف الاستثناء جيء به وصلة للفعل فلا يجوز تقديمه على ما يوصله، قال العكبري: ((أنَّ حرف الاستثناء أُتِيَ به وصلة الفعل، وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فإنَّك لو قلتَ: (وزيدًا قمتُ) لم يجز))[3]

الثالثة: كون ذلك لا يجوز في البدل فكذلك لا يجوز في الاستثناء؛ لأنَّ الاستثناء يشبه البدل، وذلك نحو قولك: (ما قامَ أحدٌ ألّا زيدًا، وإلَّا زيد) فيجوز النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية، والمعنى واحد، فلما شابه الاستثناء البدل، امتنع تقديمه في الاستثناء، كما امتنع في البدل قال العكبري: ((أنَّ المستثنى يكون بدلًا من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه كذلك ههنا))[4].

الرابعة: كون ذلك لا يجوز في (لا) العاطفة لمشابهتها لها في المعنى، فكما لا يجوز في (لا) العاطفة أن تتقدم على العامل فكذلك لا يجوز في (إلَّا) أن تتقدم على الجملة، وممن اعتلَّ بهذه العلَّة السيوطي[5].

الخامسة: عدم ورود ذلك في السماع[6]

السادسة: كون تقديم المستثنى يلزم منه أن يعمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها؛ وذلك لا يصحُّ؛ لأنّ (إلَّا) حرف نفي؛ ولأنَّ الاستثناء بمعنى النفي وحرف النفي غير مختص والحرف الغير مختص لا يعمل ما بعده فيما قبله كحرف الاستفهام، ونقل ذلك أبو البركات الأنباري عن البصريين بقولهم: ((وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنَّها يليها حرف نفي كالاسم، والفعل كحرف الاستفهام، وكما أنَّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها))[7].

ننتهي على أنَّ عدم جواز تقديم المستثنى أول الكلام لِستّ عللٍ: إنَّ ذلك يؤدي إلى عمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها، وإنَّ حرف الاستثناء جيء به وصلة للفعل، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله، وإنَّ ذلك مقياسًا على ما هو في البدل والعطف حرف بـ(إلَّا) بينهما أو بين الاستثناء من المشابهة في المعنى، وعدم ورود ذلك في السماع، والعلّة التي هي محل البحث ما اعتلَّ به الرمّاني من أنَّ تقديم المستثنى يؤدي إلى الاستثناء مما لا وجود له، وبذلك تكون علّة التحليل حاكمة بعدم جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه.

---

[1]- ينظر: التبيين 349، وارتشاف الضرب: / 15.

[2]- شرح الكتاب470/3.

[3]- التبيين 349.

[4]- المصدر نفسه349.

[5]- ينظر: همع الهوامع260/3.

[6]- همع الهوامع 260/3.

[7]- الإنصاف 238.

النتائج:

1 – إنّ العلل العقلية تغلق الباب أمام التأويل، أو تقلل منه؛ كونها تعمل على ايجاد حكم مناسب، ودقيق للظاهرة اللغوية.

2 – الضمير المتصل بـ(لولا) لم يكن موقعه سوى الرفع؛ لأنَّ (لولا) ليست بحرف جر، فلو كانت حرف جر لكان فيها معنى الإضافة .

3 – الكاف في (إيَّاك) حرف وليس ضميرًا؛ وذلك لعدم جواز الإضافة إلى الكاف في (إيَّاك)، وشذوذه من السمّاع فالضمير (إيَّا) معرفة والإضافة إنَّما تكون للتعريف أو التخصيص فكيف يجوز أن يضاف، فلما لم يجز أن يضف وجب أن يكون الكاف المتصل به حرفًا.

4 –الدليل على اسمية (كم) فلو كانت حرفًا لكان معناها في غيرها ولم يدخل عليها حرف الجر، ولنْ جاء معناها بنفسها.

5 – علامة رفع المثنى الألف دون الواو مع العلم أنَّ علامة الرفع الأصلية الضمة ومجانسها حرف الواو، ووضع الألف لإزالة اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم.

6 – يُقدم الفعل على الفاعل ولا يصحُّ العكس لتحصل الفائدة بتقديمه، وهي الدلالة على زمن حدوث الفعل، فلو قُدِم الفاعل لم تبقَ هناك دلالة زمنية على حدوث الفعل.

7 – الفعل هو العامل في المفعول معه، كون واو المعية صالح للتعدية أي تعدية الفعل لما بعده، وهو المفعول فيعمل فيه الفعل.

8–عدم جواز تقديم المستثنى؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى عمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها، وإنَّ حرف الاستثناء جيء به وصلة للفعل، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله،

مجلة دراسات العلوم الاسلامية